الأنباء
الثلاثاء 11 اكتوبر 2011

أكد على هامش منتدى الكويت للشفافية الخامس أهمية تعزيز الحوكمة والشفافية في القطاع الخاص

صفر: الكويت من الدول الأولى والسباقة في مكافحة الفساد والإصلاح

قال وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالإنابة د.فاضل صفر ان الكويت تعد من الدول السباقة في مجال مكافحة الفساد والإصلاح، مبينا أن الحكومة الكويتية خطت خطوات رائدة في مجال الإصلاح المتنوعة فشاركت في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، مشيرا الى أن الكويت كانت من الدول السباقة للتوقيع على هذه الاتفاقية منذ أن وضعتها الأمم المتحدة في العام 2003.

وأضاف الوزير صفر على هامش منتدى الكويت للشفافية الخامس 2011 خلال كلمة ألقاها نيابة عن راعي المنتدى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، أن مجلس الأمة قام بالمصادقة على تلك الاتفاقية التي صدرت بقانون في العام 2006، لافتا الى ان مجلس الوزراء قام بتشكيل فريق الحوكمة ومحاربة الفساد في 2008، وقام بالتعاقد مع البنك الدولي لوضع وتطوير الكثير من التشريعات والنظم التي من شأنها أن تعزز عمليات الإصلاح.

وأشار الى ابرز عمليات الإصلاح التي قامت بها الحكومة من خلال وضع خطة تنمية طويلة الأمد حتى عام 2035 وخطة إنمائية متوسطة الأجل للسنوات من 2010 الى 2013، مبينا ان وجود هذه الخطط من متطلبات الدولة العصرية التي تسعى اليها الكويت.

ولفت صفر الى قيام الحكومة من خلال المجلس الأعلى للتخطيط بتحديد سياسات خطة التنمية حيث اشتملت سياسات الادارة العامة والتخطيط والمعلومات على محور خاص بسياسات الادارة الحكومية والشفافية والمساءلة الى جانب تضمن خطة الدولة اصدار مجموعة من التشريعات الجديدة التي من شأنها تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وإنشاء أجهزة تتولى القيام بهذا الدور.

وبين ان مجلس الأمة بالتعاون مع الحكومة اتفقا في بداية دور الانعقاد الحالي على مجموعة من الأولويات كان من بينها انجاز قوانين مكافحة الفساد، ودعا الوزير صفر الى تضافر الجهود من قبل الحكومة ومجلس الأمة والمجتمع المدني لمواجهة الفساد، مشيرا الى الدور الملقى على القطاع الخاص «الشريان الرئيسي» لموارد الدولة في تعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات والشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي.

وأكد ان مكافحة الفساد تتطلب تضافر كافة الجهود من الحكومة ومجلس الأمة والمجتمع المدني، موضحا ان القطاع الخاص له اهمية خاصة باعتباره الشريان الرئيسي لموارد الدولة، مؤكدا في الوقت نفسه أن الحكومة لن تتردد في دعم كل ما من شأنه تعزيز معايير الحوكمة والشفافية في المؤسسات والشركات العاملة في هذا القطاع الحيوي. لافتا الى تعاون مجلس الأمة والمجتمع المدني لتعزيز الشفافية في ادارة وتشغيل وتطوير مرافق القطاع الخاص، وبين أن البلدية شكلت لجنة بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية وذلك لإتاحة الفرصة للجميع للاطلاع علي جميع معاملات البلدية والمشاريع التي توقعها.

وقت حرج

من جانبه قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي ان منتدى الشفافية الخامس يأتي في وقت حرج تمر فيه العديد من مؤسسات القطاع الخاص في العالم نتيجة لتبعات الازمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من الأسواق والاقتصادات العالمية، مشيرا الى أن ابرز ما كشفت عنه الازمة الاقتصادية هو غياب العديد من معايير ومبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة في القطاع الخاص والذي ترتب عليه استشراء الفساد وسوء استخدام الاموال والسلطات.

وذكر أن مسيرة الكويت التشريعية في الإصلاح بطيئة للغاية مقابل تسارع خطوات الفساد على أرض الواقع، مبينا انه بعد توقيع الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 2003، وصدور القانون بالموافقة على الاتفاقية رقم 2006/47 يتضح أن مسيرة التشريع توقفت فلم يصدر عن مجلس الأمة حتى الربع الأخير من 2011 أي قانون ينفذ تلك الاتفاقية التي تستلزم صدور عدد من التشريعات وإنشاء جهاز أو اكثر لمكافحة الفساد.

وأشار الغزالي الى إعداد جمعية الشفافية الكويتية اقتراح قانون حق الاطلاع وحرية الحصول على المعلومات تنفيذا لنصوص الاتفاقية، مؤكدا انه تم تقديمه الى مجلس الأمة بالتعاون مع عدد من أعضاء المجلس.

وأشار الى أن الجمعية أعدت 4 اقتراحات بقوانين تتطلبها الاتفاقية في كثير من موادها مثل مكافحة الفساد، الذمة المالية، تعارض المصالح، حماية المبلغ، لافتا الى ان الجمعية تعاونت في تقديم هذه الاقتراحات الى المجلس مع 24 برلمانيا و20 جمعية نفع عام وتم دمجها في قانون الهيئة العامة للنزاهة المنظور هذه الأيام أمام لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في مجلس الأمة.

وكشف الغزالي عن إرسال الحكومة مشروع قانون مكافحة الفساد الى مجلس الأمة وعرض أول من أمس على اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية، وأفاد بأن الجمعية أبدت ملاحظات شملت 50٪ على مشروع القانون بما يتوافق مع الاتفاقية الدولية مثل انشاء هيئة مكافحة الفساد وباب الذمة المالية، في حين سقط من المشروع باب تعارض المصالح وباب حماية المبلغ، أملا ان يتم اقرار القانون في مجلس الأمة دون نقصان مع بداية دور الانعقاد المقبل نهاية الشهر الجاري.

وقال ان قطر حافظت على المرتبة الاولى على مستوى الوطن العربي في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا لترتيب دول العالم، واستطاعت قطر في السنوات الأربع الأخيرة أن ترفع ترتيبها الدولي من 32 إلى 28 وأخيرا إلى 19.

الجلسة الأولى

قال رئيس مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية د. رشيد القناعي ان الشفافية تعرف على انها الكشف العلني للمعلومات الزمنية والموثوقة مما يتيح لمستخدمي تلك المعلومات إجراء تقييم دقيق للحالة المالية للشركة وأدائها وأنشطتها التجارية والمخاطر المتعلقة بتلك الأنشطة.

وأوضح القناعي خلال الجلسة الأولى للمنتدى التي حملت عنوان «إسهام المجتمع المدني بتعزيز الشفافية في القطاع الخاص» أن لجنة «بازل» للرقابة البنكية سلطت الضوء على أن الإفصاح العلني عالي الجودة يحسن قدرة المشاركين في السوق على اتخاذ قرارات مستنيرة من خلال السماح لهم بتقييم القوة المالية للشركة وأدائها بمزيد من الدقة وزيادة مصداقية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركة وإظهار قدرة البنك على مراقبة وإدارة المخاطر المحتمل التعرض لها على سبيل المثال، عن طريق الإفصاح عن المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بمنهجيات الشركة لقياس المخاطر والحد من مبدأ عدم التيقن في السوق والمخاطر المحتملة.

دور منظمات المجتمع المدني

من جانبه استعرض رئيس جمعية المحامين الكويتية المحامي خالد الكندري ورقة عمل ناقشت دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية في القطاع الخاص حيث قال ان منظمات المجتمع المدني تلعب في كافة دول العالم وبخاصة في المجتمعات الديموقراطية دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديموقراطية وتعزيز الشفافية وخدمة المجتمع.

وبين أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات من موارد أجنبية ومحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو فانه ما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائدا على استثماراتهم فان التحويل المالي لن يتدفق إلى السوق الداخلي - ومن دون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة لنمو الاستثمار.

وبين ان الكشف عن الذمة المالية للمسؤولين الحكوميين بالدولة وكذا رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة يشكل عاملا مهما في محاربة الفساد الإداري والمالي وحتى السياسي وذلك لتدعيم مبدأ الشفافية لضمان نجاح مشاريع القطاع الخاص وتنمية هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة.

وأشار إلى أن الكويت في سعيها لمناهضة الفساد وزيادة الشفافية بحاجة إلى إستراتيجية وطنية يشارك في إعدادها وفي متابعة تنفيذها كل مكونات الدولة من السلطة التنفيذية، التشريعية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الجلسة الثانية

استعرض عضو غرفة التجارة والصناعة ورئيس الجلسة الثانية عبدالوهاب الوزان ايجابيات تطبيق مبادئ الشفافية والتي ابرزها جذب الاستثمارات الأجنبية وتجنيب المستثمر خطر تقلبات الأسعار، مشيرا الى ان حرية تداول المعلومات وشفافية البيانات تعد من اهم مميزات الاقتصاد المتقدم.

من جانبه قال عضو مجلس ادارة شركة مشاريع الكويت القابضة عبدالله بشارة ان العالم فوجئ بأسره بالتغيرات السياسية والاجتماعية الهائلة التي تشهدها المنطقة منذ أكثر من عام، وهي تغيرات نعتقد أنها ستعيد تشكيل المنطقة لعدة سنوات قادمة.

وقال ان قضية الشفافية من القضايا الهامة والحيوية التي يجب تسليط الضوء عليها مشيرا الى ان الشفافية لا يمكن ان تستقيم الا اذا توافرت 7 نقاط أساسية وهي ان تقبل الدول مبدأ الحساب والعقاب والمكاشفة والوضوح وتبادل المعلومات بحرية والاتصال الدائم مع الإعلام لكشف مكامن الخطأ ومحاولة تصحيحه، مشيرا الى ان الحديث عن الشفافية في الكويت حديث متواضع ولا يرقى الى المستوى المطلوب.

وعرج بشارة على شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) في تطبيقها لمبادئ الشفافية بحذافيرها، مؤكدا ان «كيبكو» تنبهت الى قاطرة الشفافية وأدركت أهميتها منذ أوائل 2005 حيث تبنت وعلى مدى السنوات الماضية منتدى الشفافية الذي تحاول من خلاله تسليط الضوء على اهمية ودور الشفافية في الحفاظ على حقوق مساهمي الشركات.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي ومدير عام الشركة الوطنية للاتصالات سكوت جيجنهايمر ان الشركة الوطنية للاتصالات انطلقت في العام 1999 في الكويت وتطورت حتى اصبحت تضم 5 شركات تابعة لها في كل من تونس والجزائر والمملكة العربية السعودية وفلسطين وجزر المالديف، ولقد سجلت الوطنية ارباحا وصلت الى اكثر من 2,5 مليون دولار وبقاعدة عملاء وصلت الى 17 مليون عميل، والوطنية هي احدى الشركات التابعة لشركة كيوتل والتي تمتلك شركات تابعة في 17 دولة وحققت ارباحا فاقت 8 مليار دولار وقاعدة عملاء تجاوز 77 مليون عميل، وفي الكويت قامت الوطنية بتوظيف اكثر من 1000 موظف وللكويتيين نصيب الاسد من عملية التوظيف، والوطنية شركة كويتية مدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية ويمتلك فيها المساهمون والحكومة الكويتية ما نسبته 48٪.

واضاف قائلا: «نحن في الوطنية للاتصالات، نؤمن بان الشفافية تتطلب الانفتاح والتواصل والثقة وهذا الامر يتم بطريقة تجعل منا محل ثقة مساهمينا كما اننا حريصون على التحلي بالشفافية مع موظفينا وهم يثقون بنا مما يؤثر وبشكل ايجابي في عطائهم وعملهم، وتمتد هذه الشفافية لتحضن عملاءنا وذلك عن طريق تعزيز وسائل التواصل والاحتكاك معهم».

وقال: «لقد قمنا بتعزيز سياستنا فيما يتعلق بادارة الشركة وقمنا بتسليط الضوء على دور مجلس الادارة ومسؤولياته وواجباته وحددنا مجموعة معايير تمكننا من تحديد مسار العمل، وتلقي على عاتق اعضاء مجلس الادارة والهيئة التنفيذية والمدققين في داخل الشركة وخارجها مسؤولية المحافظة على المستوى الاخلاقي وتعزيز مبادرات الاستمرارية والحفاظ على الشفافية وجعلها اولوية، وقد عمد مجلس الادارة كذلك على تشكيل لجان فرعية كلجنة التدقيق واللجنة التنفيذية ولجان اخرى خاصة وذلك لتبني سياسات ادارية معينة ولكي تكون مهمتها هي الموافقة على سياسات معينة في الشركة كتلك المتعلقة بعمليات الشراء والموارد البشرية والاستهلاك وغيرها».

● أحمد مغربي

الوزير د.فاضل صفر وعبدالوهاب الوزان يتقدمان الحضور خلال المنتدى (قاسم باشا)

الغزالي: مسيرة الكويت التشريعية في الإصلاح بطيئة للغاية مقابل تسارع خطوات الفساد

السبيعي: لماذا نعتقد أن المحفظة الوطنية هي المنقذ للسوق؟

قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في الشركة الكويتية للاستثمار بدر السبيعي ان الوضع السياسي في العالم العربي انعكس بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية التي أصبحت قاتمة وسوداوية، مشيرا الى أن غالبية الناس تسمي الأحداث السياسية في دول المنطقة بالربيع العربي ولكني أفضل أن أطلق عليها بالخريف العربي.

وبين السبيعي في تصريح خاص للصحافيين على هامش مشاركته في المنتدى أن معظم الشركات الاستثمارية العاملة في المنطقة تترقب هدوء العواصف السياسية التي تهز الشرق الأوسط، مشيرا الى أن الشركات الاستثمارية بدأت تتأنى في دراسة الفرص وتدرسها بشكل جيد.

ونفى السبيعي وجود أي استثمارات لدى الكويتية للاستثمار مع شركة منا القابضة، مبينا ان الشركة قامت منذ حوالي 3 سنوات بدراسة مشروع عرضته شركة منا القابضة ولكنها لم تجد له جدوى اقتصادية فلم تدخل فيه.

وعن دور المحفظة الوطنية في سوق الكويت للأوراق المالية قال السبيعي ان المبالغ التي تم ضخها من خلال المحفظة ضئيل للغاية، مضيفا ان المحفظة تملكها الحكومة وقامت الحكومة بوضع معايير لآلية عمل المحفظة وفي النهاية فإن الحكومة هي المسؤولة عن تقييم المحفظة بصفتها هي المستثمر وليست الشركة. وأكد السبيعي أن دعم الاقتصاد الكويتي لن يكون عن طريق المحفظة الوطنية التي تدخل في شراء الاسهم في البورصة، ولكن دعم الاقتصاد الوطني يحتاج الى رؤية شاملة من الحكومة ومجلس الامة، مبينا ان الحكومة لوقتنا هذا لم تضع خطة اقتصادية لانتشال الاقتصاد من مشاكله الحالية.

وأضاف قائلا: «لماذا نعتقد أن المحفظة الوطنية هي المنقذ للسوق، فالمحفظة تأسست لتكون أحد وسائل الدعم بمحاذاة بعض العوامل الأخرى مثل مشاريع التنمية وقانون الاستقرار المالي ودعم الأصول المنهارة، ولكن للأسف هذه الامور تعطلت ولم تسير بمحاذاة المحفظة الوطنية».

وبين ان الكويتية للاستثمار عبارة عن طرف من خمسة أطراف كلفتها الحكومة لإدارة المحفظة الوطنية وعندما قامت المحفظة بشراء الاسهم في السابق هبطت هذه الاسهم بشكل كبير مما انعكس على الاداء العام للمحفظة الوطنية.

وعن توقعاته لأداء السوق خلال الفترة المقبلة أبدى السبيعي تشاؤمه من الأوضاع السياسية التي تسيطر على العالم العربي، وقال انه هناك تخبط اقتصادي واضح من جميع الافراد ولا يوجد نظرة مستقبلية واضحة ولا برنامج حكومي واضح.

وفي سؤاله عن تضخم حسابات بعض النواب رفض السبيعي التحدث عن هذا الموضوع مكتفيا بالقول: «الأمر موجود لدى النيابة والسلطات القضائية ولا ينبغي ان نعلق على هذا الموضوع».

الوزان: قوانين الشفافية ومكافحة الفساد يجب أن تطبق بأسرع وقت

قال النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان ان قضية الشفافية ومكافحة الفساد من القضايا المهمة التي يجب ان تطبق قوانينها بأسرع وقت، لاسيما تطبيق الحوكمة على الشركات، داعيا الى ضرورة ان يتخلل قانون الشركات الجديد مواد داعمة للشفافية ومكافحة الفساد.

وأضاف الوزان في تصريح خاص للصحافيين ان المنتديات الدورية التي تعقدها جمعية الشفافية «مهمة ومفصلية» للمجتمع المدني بشكل عام وللقطاع الخاص بشكل أخص كي تساعده على ان يستدرك أخطاءه ويبدأ بالإصلاحات.

وأشار الى أهمية وجود الشفافية في بيئة الأعمال في الكويت للمساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية ومساعدة أصحاب القرار في اتخاذ خطواتهم الاستثمارية في البلاد وتوفير بيئة خصبة لتلك الشركات مطالبا بضرورة الابتعاد عن البيروقراطية والدورات المستندية الطويلة في بيئة الأعمال.وبين ان مشاركة غرفة تجارة وصناعة الكويت في المنتدى تأتي للاستفادة من أصحاب الخبرات في مجال الشفافية ومكافحة الفساد علاوة على إبداء آراء ممثلي القطاع الخاص في هذا المجال.

رأي اقتصادي

melhemmahmoud@hotmail.com

بقلم: د.محمود ملحم

المسؤولية التقصيرية.. ومدى حجية الحكم الجزائي أمام القضاء المدني

ان أهمية هذا الموضوع تكمن في التحليل القانوني البحت لتسليط الضوء على مجموعة الحقوق وكيفية الحفاظ عليها لذلك وتسهيلا لإيصال الفكرة سوف يعرض الموضوع من باب المثل او الحالة او الواقعة ونلخص الواقعة في أن الطالب أقام دعواه بموجب صحيفة طلب في ختامها إلزام المدعي عليه بأن يؤدي له مبلغ خمسة آلاف وواحد دينار كويتي على سبيل التعويض المدني المؤقت وذلك جبرا له عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به جراء فعل المدعى عليه غير المشروع والذي أرتكبه في حق الطالب بالإضافة إلى مصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة.

وذلك استنادا إلى أن الادعاء العام أسند للمدعى عليه أنه تسبب عن غير قصد في إصابة المدعي وذلك بأن قاد مركبته بإهمال وعدم انتباه مما تسبب في دهس الطالب وإصابته بالإصابات الواردة بالتقرير الطبي الشرعي.

فقد ادعى الطالب أثناء نظر الدعوى الجزائية مدنيا قبل المدعى عليه بمبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المدني المؤقت وذلك استنادا لم يل من القانون: «نص المادة 111 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية قد نصت على أنه «يجوز لكل من أصابه ضرر بسبب الجريمة أن يرفع دعوى بحقه المدني أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية في أية حالة كانت عليه الدعوى إلى أن تتم المرافعة ويكون له في هذه الحالة صفة المدعي المنضم في الدعوى الجزائية إن كان غيره هو الذي رفعها ولما كان المجني عليه قد لحقه جملة من الأضرار المادية والأدبية التي لها بداية دونما نهاية من جراء تلك الجريمة الشنعاء التي تصرح الأوراق بثبوتها مطالبة القصاص العادل».

لذا فإنه.. يقيم دعواه على سند من الواقع والقانون لاسيما وأنه قام بسداد الرسم الأمر الذي تضحى معه دعواه المدنية جديرة بالقبول.

واستنادا لنص المادة 227 من القانون المدني الناصة على: «كل من أحدث بفعله الخاطئ ضررا بغيره يلتزم بتعويضه، سواء أكان في أحداثه الضرر مباشرا أو متسببا» فقد قضت محكمة الجنح - أول درجة - في التهم المنسوبة للمدعى عليه (المتهم) الواقعة بحق المجني عليه (الطالب) بتغريمه خمسة وسبعين دينارا لما أسند إليه وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة.وبعدها أيدت محكمة استئناف الجنح ذلك الحكم ليصبح نهائيا وحائزا لقوة الأمر المقضي. ولما كان الطالب قد أصابته أضرار مادية وأدبية من جراء خطأ المدعى عليه فقد أسس دعواه المدنية للمطالبة بالتعويض على ما يلي من أسس قانونية: توافر عناصر الدعوى المدنية: (خطأ، ضرر، علاقة سببية)، وإذ تنص المادة 227 من القانون المدني على أن: كل من يخطئ فيحدث بفعله الخاطئ ضررا بغيره يلتزم بتعويضه.

وتنص المادة 230 من القانون المدني: «يتحدد الضرر الذي يلتزم به المسؤول عن العمل غير المشروع بالتعويض عنه بالخسارة والتي وقعت والكسب الذي فات طالما كان نتيجة طبيعية للعمل غير المشروع».

كما جاء نص المادة 231 من ذات القانون ليشمل الضرر الأدبي بقولها: «يتناول التعويض عن العمل غير المشروع الضرر ولو كان أدبيا ويشمل الضرر الأدبي على الأخص ما يلحق الشخص من أذى حسي أو نفسي نتيجة المساس بحياته أو بجسمه أو بحريته أو بعرضه أو بشرفه أو بسمعته أو بمركزه الاجتماعي أو الأدبي أو باعتباره المالي».

ومن المقرر: أن مفاد نص المادة 54 من قانون الإثبات إن الحكم الصادر في المواد الجنائية له حجية في الدعوى المدنية متى كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجزائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين أن تلزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق.

(الطعن رقم 1914 لسنة 56 ق جلسة 1991/5/9)

ومن الثابت أن مجرد المساس بسلامة الجسم بأي أذى من شأنه الإخلال بحق الإنسان في الحياة وسلامة جسمه وهو من الحقوق المكفولة من قبل الدستور ويتوافر به الضرر المادي ولما كان التقرير الطبي أثبت أن الطالب استقرت أصابته وأصبحت نهائية وتخلف لديه من جرائها مما يعتبر عاهة مستديمة تستلزم التعويض ان هذا الموضوع يثير قواعد المسؤولية المدنية (المسؤولية التقصيرية) التي تتقرر جزاء الإضرار بالمصالح الفردية أو الخاصة والتي يجب الحديث عنها فهي تحمي الأضرار الخاصة ولا تتطلب لقيامها ضررا اجتماعيا عاما كما هو الحال في المسؤولية الجنائية.

وتتميز باستنادها لمبدأ عام بمقتضاه يلتزم كل من أحدث ضررا بغيره بتعويضه عن هذا الضرر وكان لابد من البحث اثارة عدد من النقاط وذلك لإزالة اللبس حول هذا الموضوع خاصة ان العدد الكبير من القانونيين لايزال اللبس يدور حول المحور القانوني لهذه القاعدة القانونية والتي وان تطرقنا اليها فكان بسبب ايضاح القاعدة القائمة على مبدأ التعويض وربطها بالأمور الجزائية متمنيا أن أكون قد وفقت في ايصال الفكرة وأجبت على الأسئلة التي وردت.

«العربي للتخطيط» يصدر عدده الجديد من «جسر التنمية»

استهل المعهد العربي للتخطيط في الكويت عامه العلمي بإصدار عدد جديد من نشرته «جسر التنمية» بعنوان «السياسات المالية المحابية للفقر».

وعرض الاصدار لبعض الدراسات البحثية المتوافرة عن طبيعة السياسات الاقتصادية والمالية وعلاقتها بالفقر، مستنتجا «أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التجميعية في تعزيز النمو»، و«ضرورة اتسام هذه السياسات لاسيما المالية منها بمحاباتها للمساواة والفقر من أجل ضمان تخفيضه».

وأشار الاصدار الى أن «الشواهد تفيد بأن دول الشرق الأوسط وأفريقيا عاجزة أكثر من مناطق العالم الأخرى عن إحداث نمو اقتصادي محاب للفقراء، اعتمادا على سياساتها المالية، وهو ما يؤكد ضرورة مراعاة الظروف الأولية لكل دولة، بما في ذلك تاريخها وسمعتها المالية، إلى جانب الوعاء الضريبي واحتياجات الدولة التنموية، مع التسليم بالدور الحاسم للمؤسسات والحوكمة في ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية لسياساتها».

ولاحظ «جسر التنمية» أن «حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الفائت عرفت بالحقبة الضائعة للتنمية، بسبب فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في الدول النامية، من أجل تحقيق النمو المأمول، وكان الواقع الاجتماعي سلبيا للغاية خصوصا فيما يتعلق بالفقر». وأضاف «عليه فقد تم صوغ الأهداف الإنمائية للألفية على محورية الإقلال من الفقر، كهدف استراتيجي في رسم السياسات الاقتصادية، ولاسيما المالية منها، التي من شأنها إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء، وبهذا يكون النمو الاقتصادي محابيا للفقراء».

التميمي يفوز بثالث سحوبات «الخليج» ربع السنوية لموظفي «نفط الكويت»

تسلم الفائز ابراهيم اسماعيل التميمي مفاتيح سيارة جي إم سي يوكن جديدة، بعد فوزه بثالث سحب ربع سنوي من بنك الخليج لموظفي شركة نفط الكويت. وقام بتسليم الجائزة ياسر سليمان - مدير تنفيذي من مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج.

وتعليقا على فوزه بالسيارة جيب جي إم سي يوكان، قال ابراهيم اسماعيل التميمي: «عندما قيل لي انني فزت بسيارة يوكن استغرق الأمر بعض الوقت لأستوعب هذا الخبر السار، إذ انني لم أفز بجائزة بهذا الحجم من قبل، وخطر ببالي كم أنا محظوظ أن راتبي مودع في بنك أتاح لي فرصة الفوز بهذه السيارة القيمة، إنني أترقب السحوبات بتفاؤل الآن وهذا بفضل فوزي مع بنك الخليج».

ويأتي السحب ربع السنوي على سيارة جي إم سي يوكن في إطار المزايا التي يقدمها بنك الخليج ضمن حزمة حساب الراتب الخاصة بشركة نفط الكويت، وهي عبارة عن مجموعة من الخدمات المصرفية التي صممت خصيصا لتلبية الاحتياجات والتطلعات المالية لموظفي شركة نفط الكويت، في شكل حساب جار بدون فائدة. ويتأهل جميع موظفي الشركة الذين تحول رواتبهم إلى هذا الحساب ويحملون بطاقات ائتمان من بنك الخليج لدخول هذا السحب ربع السنوي.

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الخليج يقدم خدمات مصرفية متكاملة لموظفي شركة نفط الكويت في الفرع المتواجد بالشركة ويدعوهم لزيارة الفرع للتعرف عن كثب على العروض والخدمات الحالية والقادمة.

ياسر سليمان يسلم المفاتيح للرابح ابراهيم اسماعيل التميمي